الاقتصاد والأعمال

سعر برميل النفط الكويتي يرتفع إلى 71.36 دولار

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 64 سنتا في تداولات اول أمس الاثنين ليبلغ 36ر71 دولار أمريكي مقابل 72ر70 دولار للبرميل في تداولات يوم الجمعة الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية انخفضت أسعار النفط اول أمس بعد أن اتفقت منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) على زيادة في الإنتاج ومع تراجع أسواق الأسهم الأمريكية بفعل المخاوف من حرب تجارية.

وانخفض سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 82 سنتا ليصل عند التسوية إلى مستوى 73ر74 دولار للبرميل كما انخفض سعر برميل نفط خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 50 سنتا ليصل إلى مستوى 08ر68 دولار.

أكد أن «رؤية الكويت 2035» تقوم على خطط تنموية طموحة

جابر المبارك: 3 قضايا ترسم معالم الشراكة الاقتصادية الألمانية - الكويتية

- زيادة مساهمة الكويت في امدادات النفط لألمانيا لتصحيح انحراف الميزان التجاري
- توجه الاستثمارات الألمانية إلى الكويت «مازال شديد التواضع طويل التردد»
- لا عذر للشركات الألمانية في عدم الاستثمار بعد تحول البيئة الاستثمارية في البلاد

الشيخ جابر المبارك خلال كلمته بالملتقى الاقتصادي

رئيس الوزراء خلال حضوره في الدورة الـ 21 المنعقدة في برلين

أكد سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح امس الثلاثاء أن هناك ثلاث قضايا من الممكن أن تلعب دورا واضحا في رسم المعالم الرئيسية للشراكة الاقتصادية الألمانية الكويتية.

وأوضح سموه في كلمته بالملتقى الاقتصادي العربي الألماني في دورته ال21 المنعقدة في برلين أن أولى القضايا تتمثل بأن ما أكدته الكويت من مصداقية عالية في تعاملها مع ألمانيا طوال أكثر من نصف قرن يؤهلها لأن تطمح إلى دور أكبر في الاستراتيجية الألمانية لضمان وثبات التزود بالطاقة.

وأضاف سموه أن زيادة مساهمة الكويت في امدادات النفط لألمانيا تعتبر الطريقة الأسرع لتصحيح الانحراف الشديد في الميزان التجاري بين البلدين.

وأشار سموه في القضية الثانية إلى أن توجه الاستثمارات الألمانية إلى الكويت «مازال شديد التواضع طويل التردد» مؤكدا أنه لا عذر الآن للشركات الألمانية في عدم الاستثمار بعد التحول الكبير الذي شهدته البيئة الاستثمارية في البلاد خاصة وأن (رؤية الكويت 2035) تقوم على خطط تنموية طموحة.

وذكر سموه في القضية الثالثة أن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة في الكويت يجب أن يلعب دور الجسر ذي الاتجاهين في التعاون العلمي والتجاري بين البلدين خاصة بعد ان ثبت عالميا أن أنشطة التعليم والتدريب تعتبر مجالا استثماريا عالي المردود وطويل المدى للطرفين الشريكين على حد سواء.

وفيما يلي نص كلمة سموه:

أشعر أن أول ما يفرضه الواجب هو أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى الجهات الخمس المشاركة في تنظيم الملتقى الاقتصادي العربي الألماني معربا عن سعادتي بأن ألبي دعوتها لمخاطبة هذه النخبة في ملتقى احتل منذ مولده قبل واحد وعشرين عاما موقعا لافتا على خارطة المنتديات الاقتصادية العربية الدولية لما اتسم به من مستوى رفيع ومصداقية عالية.

ويشرفني أن أنقل إلى هذه الجهات وإليكم جميعا تحيات حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه مستذكرا الكلمة التي ألقاها سموه أثناء زيارته الرسمية لجمهورية ألمانيا الاتحادية في أبريل 2010 حيث أكد أن حرص دولة الكويت على تطوير تعاونها الاقتصادي الدولي لا يعدله إلا حرصها على أن يساعد هذا التعاون في ترسيخ قيم السلام والعدل والعطاء الإنساني.

وإني إذ أعرب عن اعتزازي بأن تكون دولة الكويت هي الشريك الرئيسي في ملتقى اليوم لأتطلع باطمئنان الواثق في نجاحه في تحقيق غايته ذلك أن المحاور الرئيسية التي تتناولها جلسات الملتقى تفصح عن تفهم عميق لمجالات التعاون الاقتصادي العربي الألماني كما تعكس نظرة سديدة شاملة للدور الذي يمكن أن يلعبه أحد أقوى الاقتصادات العالمية في تحقيق التنمية المستدامة للمنطقة العربية ولعل تركيز هذه المحاور على أهمية المزاوجة بين الاستثمار المباشر ونقل التكنولوجيا وتناولها لآليات وشروط التحول إلى الاقتصاد المعرفي ما يكرس مرة أخرى جدية هذا الملتقى وأطروحاته.

منذ أوائل سبعينيات القرن الماضي كان للكويت دور الريادة العربية في التوجه الاستثماري نحو الشركات الألمانية وما زال هذا التوجه ناشطا وناجحا على مستوى القطاعين العام والخاص ليتجاوز حجم الاستثمارات الكويتية في ألمانيا اليوم ثلاثين مليار يورو موزعة بصورة رئيسية على قطاعات الصناعة والعقار والمصارف.

وعلى المحور التجاري تتمتع المنتجات والتقنيات الألمانية ومؤسساتها بأعلى مستويات الثقة في السوق الكويتية حيث بلغت قيمة الصادرات الألمانية إلى الكويت عام 2017 أكثر من مليار وثلاثمائة مليون يورو مقابل رقم لا يكاد يذكر لحجم الصادرات الكويتية إلى ألمانيا والذي يعتمد أساسا على الصادرات النفطية.

ومن جهة أخرى ورغم كثرة الصناعات الضخمة والشركات الكبرى في ألمانيا فإن الاقتصاد الألماني يقوم فعلا على المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يعمل فيها قرابة 70 في المئة من قوة العمل الوطنية كما أن التقنيات والمهارات الألمانية في مجالات التعليم والتدريب المهني والرعاية الصحية وتكنولوجيا الطاقة والاقتصاد المعرفي تجعل قوة الاقتصاد الألماني لا تعتمد فقط على مقياس الناتج المحلي الاجمالي بل تزداد رسوخا وتأثيرا بتوازن هذا الاقتصاد وتنوعه وتكامل بنيته وبمردود انفاقه السخي على الأبحاث والتطوير ما أهله ليكون قاطرة الاقتصاد الأوروبي بلا منافس.

وهذه الحقائق مجتمعة تدعونا إلى طرح القضايا الثلاث التالية التي نعتقد أنها ستلعب دورا واضحا في رسم المعالم الرئيسية للشراكة الاقتصادية الألمانية الكويتية:

أولا – إن ما أكدته الكويت من مصداقية عالية في تعاملها مع ألمانيا طوال أكثر من نصف قرن يؤهلها لأن تطمح إلى دور أكبر في الاستراتيجية الألمانية لضمان وثبات التزود بالطاقة خاصة وأن زيادة مساهمة الكويت في امدادات النفط لألمانيا تعتبر الطريقة الأسرع لتصحيح الانحراف الشديد في الميزان التجاري بين البلدين.

ثانيا – من الواضح أن توجه الاستثمارات الألمانية إلى الكويت مازال شديد التواضع طويل التردد وإذا كنا سابقا نجد للشركات الألمانية بعض العذر في ذلك - فإن من الصعب علينا أن نلتمس لها مثل هذا العذر بعد التحول الكبير الذي شهدته البيئة الاستثمارية في الكويت بمنطلقاتها وتسهيلاتها وبمقوماتها وأطرها القانونية والاقتصادية والتنظيمية خاصة وأن (رؤية الكويت 2035) تقوم على خطط تنموية طموحة لتنفيذ مشاريع استثمارية كبيرة في كافة القطاعات الاقتصادية وفي طليعتها مجالات الكهرباء والماء والإنشاء وقضايا الصحة والتعليم والتدريب والبيئة ناهيك عن برامج الخصخصة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا – بدأ الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة في الكويت بتقديم خدماته التمويلية والتدريبية على أسس علمية مدروسة برأسمال يقارب 7 مليارات دولار وبتسهيلات ائتمانية تصل الى 80 في المئة من تكاليف المشروع وفي اعتقادنا أن هذا الصندوق يمكن بل يجب أن يلعب دور الجسر ذي الاتجاهين في التعاون العلمي والتجاري بين البلدين خاصة بعد ان ثبت عالميا أن أنشطة التعليم والتدريب تعتبر مجالا استثماريا عالي المردود وطويل المدى للطرفين الشريكين على حد سواء.

من الصعب أن نتحدث عن الشراكة التنموية العربية الألمانية دون أن نؤكد على شروطها الأساسية السلام والعدل والحرية وهنا استميحكم عذرا في التوجه إلى هذا الحضور المتميز من مضيفينا لأصارحهم القول بأن هذه الشروط يتعذر تحقيقها بدرجة كافية في الشرق الأوسط ما دام المجتمع الدولي يتعامل مع قضايا هذه المنطقة بقدر مريب من التجاهل وما دامت الأمم المتحدة تخفق مرة بعد أخرى في توفير الحماية للشعوب المضطهدة وهنا أريد أن أتوجه بتحية تقدير وإعجاب إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية لسياساتها الحكيمة والمتميزة في هذا الصدد ولمواقفها الإنسانية الشجاعة تجاه مأساة المهاجرين فقرا ويأسا وتجاه فجيعة المهجرين ظلما وحربا.

إن قوة الدول في مثل هذه الظروف الإنسانية لا تقاس بما تتحكم به من سلاح بل تقاس بمقدار احتكامها إلى الضمير وقد اعتدنا نحن العرب أن نستلهم بإعجاب التجربة الألمانية الفذة في إعادة الإعمار وفي استعادة وحدة الشعب والأرض وها نحن اليوم نستلهم أيضا وبكل إكبار التجربة الألمانية الرائعة في الاستعاضة عن سطوة القوة بسلطة الضمير.

معدل نمو الائتمان بالقطاع المصرفي الكويتي بلغ نحو 3.2 بالمئة بـ 2017

أربع زيادات أقرها «المركزي» لسعر الخصم منذ ديسمبر 2015

- سعر الخصم بلغ 3 بالمئة و سعر الفائدة الأساس على الدولار وصل 2 بالمئة

فيما رفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي معدلات أسعار الفائدة على أمواله سبع مرات منذ عام 2015 بمقدار ربع نقطة مئوية كل مرة قام بنك الكويت المركزي برفع اسعار الفائدة اربع مرات وابقاه ثلاث مرات دون تغيير تزامنا مع قرارات الاحتياطي.

وبعد هذه القرارات السبعة بين التثبيت والرفع بلغ سعر الخصم في الكويت 3 في المئة في حين بلغ سعر الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي 2 في المئة.

وعزا بنك الكويت المركزي الاسباب التي دفعته للابقاء على أسعار الفائدة ثلاث مرات رغم رفع الفيدرالي الامريكي في وقت كان قد رفع الأخير فيه أسعار الفائدة بمعدل ربع نقطة مئوية في كل من هذه المرات الى ترسيخ معدلات النمو الاقتصادي للكويت مستفيدا من عدم ارتباط الدينار الكويتي بالدولار الامريكي وانما بسلة من العملات المختارة.

وفي ظل محدودية الخيارات امام واضعي السياسات النقدية في دول المنطقة بسبب ارتباط عملاتها بالدولار تستفيد الكويت من فك الارتباط في تحفيز الاقتصاد المحلي خصوصا ان ارتفاع سعر الفائدة يعني اثارا سلبية على الناتج المحلي الاجمالي والناتج المحلي الاجمالي غير النفطي.

ومن الناحية النظرية فان ارتفاع سعر الفائدة يخفض الاستهلاك والاستثمار بسبب ارتفاع تكلفة الاقتراض لتمويل الاستهلاك والاستثمار ويزيد من التوجه الى الادخار لاستغلال الفوائد المرتفعة وبالنهاية يصبح الوضع اقل جاذبية للأسر والشركات للحصول على قروض ويقلص القروض المصرفية بما فيها تلك القروض الموجهة الى قطاع العقار وقطاع الاستثمار في الاوراق المالية والصناعة والقطاعات الاخرى.

وكان معدل نمو الائتمان (القروض) في القطاع المصرفي الكويتي قد بلغ نحو 2ر3 في المئة في عام 2017 و 3 في المئة في عام 2016 مقارنة بنمو ائتماني قدره 4ر8 في المئة في عام 2015 ونحو 2ر6 و8ر7 في المئة خلال عامي 2014 و2013 على التوالي في مؤشر على تراجعه وبالتالي اثره على النمو الاقتصادي المحلي.

وكان بنك الكويت المركزي أعلن في 13 من يونيو الجاري الإبقاء على سعر الخصم لديه دون تغيير عند مستواه الحالي البالغ 3 في المئة موضحا ان القرار جاء لترسيخ الأجواء المعززة لدعامات تعافي معدلات النمو الاقتصادي ومواصلة التحرك باستخدام أدوات وإجراءات السياسة النقدية المتاحة لديه لتكريس جاذبية وتنافسية العملة الوطنية كوعاء مجز وموثوق للمدخرات المحلية.

واوضح المركزي في بيانه ان قرار التثبيت جاء في إطار المتابعة المتواصلة لتطورات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية واتجاهاتها المتوقعة والمراجعة الدورية لمستجدات اتجاهات أسعار الفائدة على العملات العالمية وفي مقدمتها الدولار الأمريكي.

واكد في البيان مواصلة استخدام أدوات وإجراءات السياسة النقدية المتاحة التي تشمل سندات (المركزي) ونظام قبول الودائع لأجل من البنوك المحلية وعمليات التورق والتدخل المباشر بهدف تعزيز أجواء تعافي معدلات النمو الاقتصادي غير التضخمي للقطاعات غير النفطية وتكريس تنافسية وجاذبية العملة الوطنية كوعاء للمدخرات المحلية تنفيذا لثوابت راسخة وتوجهات أساسية للسياسة النقدية.

وكانت الزيادة الاولى لمعدلات اسعار الفائدة في الكويت خلال العام الحالي اقرت في 21 من شهر مارس الماضي حيث رفع بنك الكويت المركزي سعر الخصم بمقدار 25ر0 نقطة مئوية ليصبح 3 في المئة بدلا من 75ر2 في المئة عازيا سبب الزيادة الى المحافظة على جاذبية العملة المحلية وعاء مجزيا وموثوقا للمدخرات المحلية التي تشكل بدورها المصدر الأساسي لتلبية الاحتياجات التمويلية لقطاعات الاقتصاد الوطني.

واوضح المركزي حينها انه يترتب على الزيادة في أسعار الفائدة على الاقتراض الحكومي انحسار ما يعرف بهامش المخاطرة المرتبط بالاقتراض التجاري فضلا عن تعزيز دعامات النمو الاقتصادي مبينا انه نتيجة لهذه الاعتبارات مجتمعة بات من الضروري التحرك من خلال رفع سعر الخصم في هذه المرحلة.

وشهد عام 2017 ثلاثة قرارات لبنك الكويت المركزي مرتبطة بأسعار الفائدة اخرها كان في 13 ديسمبر الماضي عندما أعلن البنك المركزي الابقاء على سعر الخصم لديه دون تغيير عن مستواه البالغ 75ر2 في المئة عازيا القرار لترسيخ اجواء تعافي معدلات النمو الاقتصادي وتكريس جاذبية وتنافسية العملة الوطنية.

واوضح المركزي في بيانه آنذاك ان «البيانات المتوافرة حتى تاريخه تدلل على تمكن (المركزي) من المحافظة على استقرار الهامش بين أسعار الفائدة على الودائع بالدينار الكويتي وأسعار الفائدة على الودائع بالدولار الأمريكي مع بقاء ذلك الهامش لمصلحة الودائع بالدينار بما عزز تنافسية وجاذبية العملة الوطنية وكذلك استقرار الهامش بين أسعار الفائدة على القروض بالدينار وأسعار الفائدة على الودائع بالدينار لدى البنوك المحلية عند معدلات مناسبة».

وسبق ذلك القرار اعلان اخر لبنك الكويت المركزي في 14 يونيو 2017 بالابقاء على سعر الخصم عند مستواه البالغ 75ر2 في المئة والذي سبقه في اليوم ذاته قرار للاحتياطي الفيدرالي الامريكي برفع اسعار الفائدة على الدولار الامريكي بمعدل ربع نقطة اساس حيث اوضح المركزي ان الهامش القائم تحسن لمصلحة الدينار الكويتي بين أسعار الفائدة على الودائع بكل من الدينار والدولار بعد الزيادات الثلاث السابقة في سعر الخصم منذ ديسمبر 2015 البالغ مجموعها 75 نقطة أساس.

وكان بنك الكويت المركزي قد رفع سعر الخصم بالتزامن مع الفيدرالي الامريكي في 16 مارس 2017 بواقع ربع نقطة مئوية من 50ر2 الى 75ر2 في المئة وهو الامر ذاته الذي تكرر في 14 ديسمبر 2016 حيث كان قد رفع البنك المركزي الكويتي سعر الخصم بواقع ربع نقطة مئوية من 25ر2 إلى 50ر2 في المئة.

وبدات مسيرة رفع سعر الخصم لكل من بنك الكويت المركزي والمجلس الاحتياطي الفيدرالي في 16 ديسمبر من عام 2015 حيث أعلن البنك المركزي يومها رفع سعر الخصم بواقع ربع نقطة مئوية ليصبح 25ر2 بدلا من 2 في المئة والذي كان ادنى مستوى تاريخي يصله سعر الخصم في الكويت.

مقر المركزي الكويتي

«المركزي» يبيع سندات بـ 200 مليون دينار

أعلن بنك الكويت المركزي امس الثلاثاء بيع سندات وتورق مقابل بقيمة 200 مليون دينار (661.38 مليون دولار) بعائد 2.5% ، وبحسب بيانات المركزي، فقد بلغ أجل تلك السندات 3 أشهر، حيث تستحق في 25 سبتمبر المقبل.

وتمت تغطية الإصدار بواقع 10.69 مرة، علماً بأن حجم الطلب عليه سجل 2.13 مليار دينار، ويسعى المركزي من هذه الإصدارات إلى التحكم بمستويات السيولة في السوق النقدية المحلية ، وكان أخر إصدار للمركزي الثلاثاء الماضي بقيمة 160 مليون دينار، ولأجل 3 أشهر، وعائد 2.5% هو الأعلى في 10 أعوام.